ج01/(24/01)/09 - ق (12621)

الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

القرار رقم 8988 الصادر عن

اجتماع مجلس جامعة الدول العربية

على المستوى الوزاري في دورته غير العادية
(عبر تقنية الفيديو كونفرانس)

بشأن

دعم جمهورية الصومال الفيدرالية

في مواجهة الاعتداء على سيادتها ووحدة اراضيها

القاهرة

الاربعاء: 17 يناير/ كانون ثاني 2024

دعم جمهورية الصومال الفيدرالية في مواجهة الاعتداء على سيادتها ووحدة اراضيها

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المنعقد يوم الأربعاء الموافق 2024/1/17 برئاسة الجمهورية اليمنية (الرئاسة المؤقتة للمجلس الوزاري) عبر تقنية الفيديو كونفرانس،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى قرارات مجلس جامعة الدول العربية السابقة،
- وإذ يؤكد على قراراته السابقة في هذا الشأن،
- وفي ضوء آخر التطورات والمستجدات التي طرأت على الساحة الصومالية،
- وبعد استماعه إلى كلمة رئيس مجلس الوزراء لجمهورية الصومال الفيدرالية خلال الجلسة الافتتاحية،

يُقـــرر:

1- التأكيد على دعم أمن واستقرار ووحدة وسيادة الصومال وسلامة أراضيه، ودعم حكومة الصومال الفيدرالية للحفاظ على السيادة الصومالية براً وبحراً وجواً، والتأكيد على حق جمهورية الصومال الفيدرالية في الدفاع الشرعي عن أراضيها وفق ما نصت عليه المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة، ومواد ميثاق جامعة الدول العربية ذات الصلة، لمساندتها في أي إجراءات تقرر اتخاذها للتصدي لمحاولة الاعتداء عليها في إطار الشرعية الدولية.

2- التضامن والتأييد الكامل مع موقف الدولة الصومالية بجميع أجهزتها الذي اعتبر "مذكرة التفاهم" الموقعة في 2024/1/1 بين جمهورية اثيوبيا الفيدرالية وإقليم "أرض الصومال" باطلة ولاغية وغير مقبولة، وتمثل انتهاكا صارخا لمبادئ القانون الدولي، وسيادة ووحدة أراضي جمهورية الصومال الفيدرالية، وعلاقات حسن الجوار والتعايش السلمي والاستقرار في المنطقة، ورفض هذه المذكرة وأية آثار قانونية أو سياسية أو تجارية أو عسكرية مترتبة عليها.

3- الرفض القاطع لأي اعمال تخل أو تنتهك سيادة الدولة الصومالية، أو تحاول الاستفادة من دقة الأوضاع الداخلية الصومالية أو من تعثر المفاوضات الصومالية الجارية بين أبناء الشعب الصومالي بشأن علاقة أقاليم الصومال بالحكومة الفيدرالية، في استقطاع أجزاء من أراضي الصومال بالمخالفة لقواعد ومبادئ القانون الدولي، بما يهدد وحدة الدولة الصومالية ككل.

4- دعم جهود حكومة جمهورية الصومال الفيدرالية في اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، لإدانة هذا الإجراء باعتباره عدواناً سافراً على سيادة الصومال ووحدة أراضيه.

5- الرفض الكامل لأي محاولة للاستفادة من "مذكرة التفاهم" المشار إليها، والتي اعتبرتها الدولة الصومالية لاغية وباطلة وغير مقبولة، في خلق واقع جيوسياسي جديد في خليج عدن وقبالة

السـواحل الصـومالية والبحر الأحمر، واعتباره خطوة مهددة للأمن القومي العربي والملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن.

6- إعادة التأكيد على الموقف العربي الثابت في أن إقليم "أرض الصـومال" هو جزء لا يتجزأ من جمهورية الصـومال الفيدرالية استنادا لميثاق جامعة الدول العربية ومبادئه، وميثاق الأمم المتحدة، وأن أي ترتيبات متعلقة بهذا الإقليم ينبغي أن تكون ناتجة عن الحوار السـياسـي فيما بين أبناء الشعب الصومالي الواحد.

7- التأكيد على أن هذا التطور السـلبي يدلل على قيام جمهورية اثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية بالإضـرار بالأمن والاسـتقرار بالإقليم، وتهديد الامن والسـلم الإقليميين بالمخالفة لمبادئ وميثاق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وعدم مراعاة حُسن الجوار.

8- الطلب من العضـو العربي في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بالتنسـيق مع حكومة جمهورية الصـومال الفيدرالية، حشد الدعم اللازم لاستصـدار ما يلزم من قرارات تؤكد على وحدة وسيادة الصـومال وسـلامة أراضـيه، ورفض "مذكرة التفاهم" وبطلانها واعتبارها لاغية ومهددة للسـلم والأمن الدوليين والإقليميين.

9- تكليف مجالس السفراء العرب في نيويورك وجنيف وفيينا وبروكسل وأديس أبابا وواشنطن ولندن وباريس وبكين وموسـكو، اتخاذ ما يلزم نحو إحالة هذا القرار إلى وزارات الخارجية والأجهزة المعنية في تلك الدول والمنظمات الدولية المتواجدة فيها وإيضـاح خطورة "مذكرة التفاهم" على السـلم والأمن الإقليميين والدوليين. وتكليف المندوبين الدائمين العرب لدى الاتحاد الافريقي بالتنسيق مع الصومال لطرح الامر في إطار مجلس السلم والأمن الافريقي.

10- الطلب من الأمين العام تشكيل مجموعة عمل على المستوى الوزاري لمتابعة تنفيذ مشروع القرار، بما في ذلك من خلال التواصل مع عواصم الشركاء الدوليين والاقليميين في هذا الصدد.

11- الطلب من السـيد الأمين العام مخاطبة الدول الأعضـاء في مجلس الأمن، وسـكرتير عام الأمم المتحدة ورئيس مفوضـية الاتحاد الأفريقي بشـأن مضـمون هذا القرار، وخطورة هذه الخطوة على الأمن والسـلم الإقليميين والدوليين، ومواصـلة جهوده لمتابعة تنفيذ القرار، وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى المجلس في دورته المقبلة.

(ق: رقم 8988 - د.غ.ع - ج 2 – 2024/1/17)

- ملاحظة تفسيرية: "إن الجزائر تؤكد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها واستقلالها وترفض كل تدخل اجنبي في شؤون جمهورية الصومال الفيدرالية من أي جهة كانت، كما تؤكد على أهمية الابتعاد عن كل ما من شأنه إثارة النزاعات في المحيط العربي والافريقي، بما لا يخدم مصلحة التكامل والتعاون الاستراتيجي بين العالمين العربي والافريقي.
كما تؤكد على أهمية تكريس قيم الحوار والتفاوض كأساليب حضارية لحل النزاعات بين الدول قبل اللجوء الى أي تصعيد خصوصاً وأن جهوداً هامة ومساعي دبلوماسية حثيثة يقوم بها الاتحاد الافريقي والهيئة الحكومية للتنمية (IGAD) لتفادي أي انزلاقات خطيرة في منطقة القرن الافريقي".